الخطاب السياسي والرأي العام في فرنسا: معالم ودلالات

اتسم الوضع الدولي في العقد الأخير على مستوى العلاقات في ما بين الدول الكبرى بالصراع بين اتجاهين؛ اتجاه إقامة نظام عالمي على أساس القطب الواحد الأمريكي، واتجاه يدافع عن القطبية المتعددة.

العالم الذي نعيش فيه لم يولد لا من حرب العراق، ولا من أحداث ١١ سبتمبر. والحديث عن قضايا مثل: دور الأمم المتحدة، وزن الولايات المتحدة في العالم، والنقاش بين الانفرادية unilatéralisme أو التعددية multilatéralisme، وبين أحادية القطب unipolarité وتعددية الأقطاب multipolarité، وانقسام أوروبا؛ كله ليس وليد الساعة. أما حرب العراق؛ فقد ساعدت بكونها كاشفًا أكثر من كونها عنصرًا أساسيًا.

"من ١٩٤٧ إلى ١٩٨٩ كانت العلاقات الدولية مبنية على الانشطار بين الشرق والغرب، حول الزعيمين العالميين آنذاك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وبانصهار أحدهما كان طرح السؤال التالي بديهيًا: هل ذهاب الاتحاد السوفياتي – تاركًا الولايات المتحدة بدون خصم في مستواها– سيجعلنا ننتقل إلى عالم متعدد الأقطاب (منظّم حول عدة مراكز للقوة) أم إلى عالم أحادي القطب؟"[١]

خرج إذن للسطح تصوران: تصور أوروبي عمومًا مبنيٌّ على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، عن طريق التغيير التدريجي والحوار وفض النزاعات بالسلم في سبيل عالم مستقر ومتعدد الأطراف. وتصور أمريكي لا يؤمن إلا بالقوة كلغة للتفاوض، ولا يعير أهمية للقانون الدولي؛ بل يسعى لإخضاعه؛ وهو تصور ينتهج سياسة أحادية متشددة همها الوحيد هو الإبقاء على سيطرتها على العالم. إلا أن الواقع يؤكد على أن حسم الصراع في مصلحة القطبية الواحدة أبعد ما يكون من الواقع الفعلي.

منذ فترة طويلة انطلقت أصوات المسئولين في فرنسا وألمانيا وأوروبا عمومًا ترفض نظام القطبية الأمريكية، وتدعو إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. لكن الإدارة الأمريكية أعلنت عبر استراتيجيتها أنها ستمنع أي قوة من منافستها، وأنها لن تنتظر اقتراب الخطر؛ بل ستبادر إلى شن حروب وقائية حيثما تطلبت المصالح الأمريكية ذلك.

إذا كان شعار **"الحرب على الإرهاب العالمي"** قد شكل الذريعة التي مكّنت الإدارة الأمريكية من خوض حربها ضد أفغانستان؛ فإن انتقال الحرب إلى الحلقة الثانية (وهي العراق؛ باعتباره المستهدف الأول في إطار ما أسماه الرئيس بوش بمحور الشر) قد أطاح بنظرية الحرب ضد الإرهاب كعدو وهمي وجدت فيه الولايات المتحدة ضالتها من أجل بسط سيطرتها على العالم.

الحرب التي تشنها الولايات المتحدة إذن ليست لمعاقبة النظام العراقي وتغييره، وهي ليست لنزع أسلحة الدمار الشامل غير الموجودة في العراق[٢]، كما أنها –إطلاقًا– ليست من أجل نشر قيم الديموقراطية والحرية في المنطقة العربية، أو من أجل السلام العالمي؛ إنها –أولاً وقبل كل شيء– من أجل تغيير معالم النظام الدولي الذي يقوم على أسس وقواعد سابقة لا تنفع في الزمن الجديد، ومن أجل تفتيت الوحدة الأوروبية، ومن أجل منع قيام تحالفات قوية جديدة، وهي من أجل السيطرة على العالم بما في ذلك العالم القادم.

وبهذا المعنى، فإن التحالف الفرنسي/الألماني/الروسي الناشئ مقابل التحالف الأمريكي/البريطاني/الإسباني القائم؛ إنما هو بداية انقسام العالم، وزوال نظم وقواعد عمل قديمة لصالح أخرى جديدة؛ فهذه الدول ما كانت لتقف بقوة ضد الحرب الأمريكية على العراق لولا إدراكها أنها بحاجة إلى سياسة وقائية تحمي مصالحها من طغيان القوة الأمريكية التي تسعى لاجتياح العالم[٣].

تـدّعي أمريكـا أنهـا تمثـل الخـير وتحملـه للعـالم بأسـره، ومسموح لها أن تحارب سبقًا عدوها الذي يمثل محور الشر. لكن من الذي يحدد الخيّر من الشرّير؟ أمريكا نفسها... في النهاية أمريكا هي خيّرة؛ لأنها تعلن عن ذلك، ولأن لديها الوسائل المادية لتأكيد هذه الحقيقة... وحده الأقوى له الحق ليعلن أنه الأقوى... إننا في الحقيقة في حالة قانون الأقوى[٤].

إننا نواجه عالماً جديدًا، يومًا بعد يوم تظهر حقائق عصر جديد لا ندري مستقبله لا القريب ولا البعيد؛ فالأحداث الأخيرة تبرز لنا بأن مفهوم **"الغرب"** قد تغير وانتهى، وأصبح السؤال اليوم: **هل الغرب واحد أم متعدد؟** مع حلول نظام العالم الواحد في زمننا هذا انتهى مفهوم "الغرب" كمفهوم جغرافي سياسي، وأصبح نظامًا عالميًا يجب على الجميع الخضوع له. وبعد الإعلان الشهير لجورج بوش **"إما معنا وإما علينا"**؛ أصبح العالم عالميْن، وفق منطق واحد محدد مسبقًا لا يجب معارضته أو حتى نقده.

"إن الهجوم على العراق والذي عارضته معظم شعوب العالم كما عارضته معظم حكومات أوروبا، قد أشار إلى نهاية الغرب. فقد حلت الولايات المتحدة والدول العميلة لها محل الغرب... لقد أدى ١١ سبتمبر إلى إعادة صياغة العالم؛ فالهجوم على أراضي الولايات المتحدة، ورد الولايات المتحدة المنفرد بغزو العراق؛ يعني أن الغرب لم يعد يتحرك بالطريقة السابقة نفسها... ما يوجد على مسرح العالم اليوم هو القوة العظمى... لم يعد هناك "غرب" إنما هناك استثناء أمريكي. إن مفهوم الغرب بالمعنى الذي كان دارجًا في القرن العشرين قد انتهى"[٥].

يعد العراق من الملفات الثقيلة التي عكرت الأجواء في الآونة الأخيرة، وأظهرت تباين المواقف حولها سواء ما تعلق بالرأي العام أو السياسي؛ فما هي معالم ودلالات الموقف الفرنسي من ذلك؟ هل أصبحت القوة العسكرية العامل الوحيد في العلاقات الدولية؟ هل الحرب على العراق تؤكد إمكانية فرضية قيادة العالم بقطبية أحادية أمريكية بعد نجاحها الدخول في هذه الحرب على رغم أنف الجميع، أم تؤكد -عكس ذلك- عبر معارضة "مخيم السلام" بقيادة فرنسا، وصعود قوة للرأي العام العالمي تضاهي قوة الأحادية الأمريكية؟

الموقف الفرنسي من الحرب على العراق:

معالم ودلالات

- الموقف الرسمي قبل وأثناء الحرب:

يتمثل الموقف الأوروبي من الملف العراقي -عمومًا- بدرجة عالية من الحياد عن نظيره الأمريكي؛ فكان الخلاف واضحًا، والفجوة كبيرة بين الموقفين، ولوحظ ارتفاع نبرة الاعتراض الأوروبي هذه المرة على واشنطن، وكانت فرنسا أبرز الدول الأوروبية معارضة للسياسة الأمريكية تجاه العراق.

تطابق الموقف الفرنسي مع الموقف الألماني في ما يتعلق برفض ضرب العراق؛ حيث أعلن شيراك وشرودر قبل الحرب أنه يجب على العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن والسماح بعودة المفتشين، وأكدا أن أي عمل ضده يجب أن يكون بتفويض من مجلس الأمن الذي له الحق -وحده- باتخاذ القرارات في هذه المسألة، كما حذَّرا من عواقب عملية عسكرية لا تخفى نتائجها؛ لأن الحرب بالنسبة لهما هي إثبات للهزيمة، وهي أسوأ الحلول؛ فكانت مواقفهما تأكيدًا لمحور باريس/برلين مقابل محور واشنطن/لندن إزاء المسألة العراقية[٦].

أكد الموقف الرسمي الفرنسي -قبل الحرب- على أهمية مواصلة الضغط على العراق لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، واستقبال لجنة التفتيش. وعليه عارضت فرنسا العمل العسكري ضد العراق؛ لما قد ينجم عنه من تداعيات مجهولة. أكد ذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك في حوار له مع جريدة لوفيجارو الفرنسية فقال: **"نزع السلاح من العراق يعتبر ضرورة، وفي هذا السياق تتمنى فرنسا أن يقبل بتعاون فعال مع المفتشين؛ حتى يتجنب ما هو أسوأ. وتعتبر كذلك أن الحرب لا تكون شرعية إلا إذا أسست على قرار من طرف مجلس الأمن؛ هذا القرار الذي لا يعتمد إلا على تقارير المفتشين. فالحرب أسوأ حل**

يلجأ إليه. حرب من هذه الطبيعة في هذه المنطقة التي ليست في حاجة إلى صراع إضافي؛ سيكون لها خسائر إنسانية مهمة؛ خسائر سياسية سيصعب التحكم فيها، وخسائر اقتصادية ومادية. طبيعي أن هذا يتطلب من العراق تعاونًا حقيقيًا: إذا قررت أمريكا أن تتدخل عسكريًا سنكون مضطرين أن نعتبر ذلك على هامش الرأي العالمي"[٧].

لكن لابد من الإشارة إلى أن الموقف الأوروبي – والفرنسي على وجه الخصوص– قد تطور على مدار الأزمة منذ بدايتها وحتى قيام الحرب؛ ففي البداية كانت باريس وبرلين وروما تطالب العراق بالانصياع إلى قرارات مجلس الأمن، والالتزام بعودة المفتشين، وكان الخطاب الأوروبي موجهًا فقط إلى بغداد، دون التطرق إلى الاعتراض، وإبداء ملاحظات على المنطق الأمريكي الداعي إلى ضرب العراق[٨].

ثم تصاعدت حدة اللهجة والسلوك الأوروبي –خاصة الفرنسي– تجاه الولايات المتحدة؛ إذ لم تكتف فرنسا برفض مشروع القرار الأمريكي/البريطاني، وإنما أصرت على أن يكون تفويض مجلس الأمن على مرحلتين[٩]؛ فللمرة الأولى –ربما منذ عقود– تتحرك باريس بهذه القوة للوقوف أمام خطوة أمريكية؛ حتى إنها لم تكتف بتأكيد اعتراضها على استصدار قرار من مجلس الأمن يمنح واشنطن حق ضرب العراق تلقائيًا؛ بل قامت بإعداد مشروع قرار آخر بديل قدمته يوم ٥ فبراير ٢٠٠٣؛ ليكون بمثابة خطوة أولى تقرر التزامات العراق، وإطار عمل المفتشين الدوليين، على أن تكون مسألة التفويض باستخدام القوة المسلحة مرحلة تالية ينظر فيها مجلس الأمن، بناء على تقرير لجنة التفتيش، ووفقًا للآلية الجديدة التي ستتم بها عمليات التفتيش.

لنزع السلاح من العراق؛ اختار الرأي العام طريق التفتيش. فلقد حصل المفتشون على نتائج في هذا المجال؛ فيجب إتمام هذا الطريق. وهنا كانت اقتراحات فرنسا لتقوية فعالية التفتيش عن طريق إضافة عدد من المفتشين، وتحسين الوسائل المادية التي يحتاجون إليها؛ ومنها المراقبة الجوية، وتحسين نظام المعلومات بتقوية الوسائل الإنسانية والتقنية[١٠].

يمكن القول إن السياسة الفرنسية تنخرط اليوم ضمن تصور شامل للعلاقات الدولية، يهدف إلى إعطاء الأولوية للحلول السلمية؛ من أجل دفع الدول إلى الالتزام بالشرعية الدولية. وهي بالتالي تعتبر أن حل الحرب لا يمكن اللجوء إليه إلا في آخر المطاف كشرٍّ لابد منه؛ إذا تبين بوضوح أن الطرق الدبلوماسية قد تم استنفادها.

رفضت فرنسا استئثار الولايات المتحدة بإدارة أزمة تعتبر من اختصاص الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن. وقد اعتبر الرئيس الفرنسي –خلال ندوة صحفية مشتركة مع المستشار الألماني– أن كل حرب ضد العراق ينبغي أن يقررها مجلس الأمن. وكانت فرنسا متشبثة بشيئين: أولاً– ضرورة أن يقوم توافق بين مختلف المكونات المهتمة بمراقبة نزع السلاح العراقي: هيئة المفتشين بقيادة هانز بليكس، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأخيرًا مجلس الأمن، وعلى ضوء التقارير المقدمة؛ والتي ينبغي أن تتضمن حججًا دامغة على مخالفة العراق لمقتضيات القرار ١٤٤١. ثانيًا– إن مشاركة فرنسا أو عدم مشاركتها المادية في عمل عسكري تبقى مرتبطة بقرار مجلس الأمن.

لم تقتصر فرنسا –بصفتها كانت مركز المقاومة للإدارة الأمريكية– على جحود أو إنكار صديق في ساحة حرب؛ بل أرغمته على الخروج علنًا من القانونية، وتحدي باقي العالم صراحة.

وفي الواقع؛ فإن الموقف الفرنسي يتغذى من عدة اعتبارات؛ منها ما يرتبط بضعف المبررات الأمريكية لضرب العراق؛ إذ بدا التناقض واضحًا على الموقف الأمريكي، فتارة يتحدث عن ضرورة تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل التي قد يسلمها لجماعات إرهابية تهدد الأمن الأمريكي، وتارة يتحدث عن ضرورة إنهاء حكم نظام غير ديموقراطي. أما إذا

كان الهدف هو المحافظة على الاستقرار؛ فإن هناك تخوفات واضحة من أن التدخل الأمريكي سيؤدي إلى زعزعة هذا الاستقرار، وبالتالي يدخل المنطقة في زوبعة الاضطراب.

جاء الدعم الألماني مفيدًا جدًا لفرنسا؛ حتى لا تبدو معزولة داخل الاتحاد الأوروبي. وكان من الأهم أيضًا الحصول على دعم روسيا، وللتوصل إلى ذلك كان على الرئيس شيراك أن يبذل الكثير من الجهود. وما ساعد الرئيس بوتين في حسم خياره هو أنه رأى الفرصة سانحة في ذلك للتقدم خطوة مهمة في اتجاه **"عالم متعدد الأقطاب"**، وهذا أيضًا ما كان حاسمًا في الاتفاق مع الصين. وفي العموم حققت الديبلوماسية الفرنسية أهدافها؛ كما عكست قمة الاتحاد الأوروبي الاستثنائية في بروكسيل الرغبة الفرنسية في إحياء دور أوروبا العالمي.

– الموقف الرسمي بعد الحرب:

بعد التحذير المنذر بشن الحرب الأمريكية على العراق قالت فرنسا إن العالم يرفض الإنذار النهائي الذي وجهه الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الرئيس العراقي صدام حسين في ١٧ مارس ٢٠٠٣ بمغادرة العراق في غضون ٤٨ ساعة؛ وإلا سيواجه الحرب. وأعلن مكتب الرئيس الفرنسي جاك شيراك في بيان له أن مجلس الأمن الدولي يعارض التحرك الأمريكي الذي تم دون التشاور معه، وأن تجاهل الرأي العام العالمي والشرعية الدولية ينطوي على مسئولية جسيمة: **"كيفما ستكون الأحداث في المستقبل القريب؛ هذا الإنذار النهائي يشكك في كوننا بصدد علاقات دولية عالمية، وهو يخص مستقبل شعب ومنطقة ويخص ثبات العالم. إنه قرار خطير، والعراق لا يمثل الآن خطرًا تدل الحرب عليه. فرنسا تنادي بمسئولية كل واحد حتى تكون المساواة الدولية محترمة، وتنادي بالمحافظة على وحدة مجلس الأمن؛ في إطار القرار ١٤٤١. الخروج عن شرعية الأمم المتحدة، وتفضيل القوة على القانون؛ سيعني تحمل مسئولية ثقيلة"**[١١].

اعتبر شيراك أنه مهما تكن النتائج؛ فإنه يتعين أن تتولى الأمم المتحدة إدارة عملية إعادة البناء على المستوى الواسع للكلمة؛ أي على المستوى السياسي، والمادي، والإنساني[١٢]. كما صرح أن فرنسا لن تقبل قرارًا ينحو نحو شرعنة التدخل العسكري، ومنح الأمريكيين والبريطانيين سلطات إدارة العراق. إذ أعلن شيراك أنه ضد القرار الذي اقترحه توني بلير في مجلس الأمن لتسيير عراق ما بعد صدام؛ لأنه –حسب شيراك– سيبرر التدخل العسكري في العراق، ويعطي له شرعية، ويعطي للأمريكيين والبريطانيين سلطة إدارة العراق[١٣].

وهي أيضًا ترفض إقامة محمية أمريكية بريطانية في العراق، وتصر على أن يعود الحكم إلى العراقيين: **"نقل المسئولية إلى الشعب العراقي يجب أن يتم تدريجيًا تحت مراقبة الأمم المتحدة؛ فيتم نقل المسئولية إلى الجيش، وإلى الشرطة العراقية بعد أن يكونوا قد تكونوا. وهنا يجب على كل الدول أن تساند تكوين الجيش والشرطة، وطبعًا فرنسا مستعدة لذلك. الحكم الآن في العراق متحمل من طرف حاكم أمريكي؛ وهذه حالة يصعب قبولها في القرن الواحد والعشرين من طرف أي شعب كيفما كان، وأيضًا من طرف شعب عريق ذو ثقافة كبيرة وتاريخ عميق، ودين يختلف عن دين المحتل؛ فهذا صعب القبول به. فأنا أرى أن نقول للشعب العراقي: سنعيد لكم الحكم. ويجب أن يتم هذا من طرف الأمم المتحدة. وهو أساسي لنفسية الشعب العراقي، وبعدها يجب إعداد دستور وانتخابات، أما عن الدستور؛ فالأمر سهل للغاية؛ فالعراقيون لهم قضاة ممتازون، ولهم معرفة جيدة بثقافتهم وبلدهم؛ فمهمة تحضير دستور عراقي ستكون سريعة، وتعود للعراقيين وحدهم. فباسم من وبأي معرفة للبلد وثقافته نقوم نحن بذلك؟ أنا لا أقول أبيض لأن أمريكا تقول أسود؛ بل العكس؛ فأنا أعطي انطباعي للأشياء وأقول: أولاً– إنها قضية معقدة، ثانيًا– إنها قضية خطيرة وتزيد خطورة مع الأيام، ثالثًا– يجب محاولة الخروج منها. في اعتقادي أن النسق أو النظام الحالي –ولنقل الأشياء بوضوح– وهو نظام الاحتلال؛ لا يؤدي بالقضية إلى**

المخرج. بل بالعكس سيعمم أكثر فأكثر ردود فعل ضد هذا النظام، والتي ستكون أكثر تعقيدًا. فكثير من العراقيين الذين كانوا ضد صدام ليسوا راضين بهذه الوضعية الآن؛ فيجب إذن احترام هذا الشعب"[١٤].

أصرت فرنسا وألمانيا على عودة الملف العراقي إلى الأمم المتحدة؛ حتى يهدأ العراق وتهدأ المنطقة كلها. فباريس تسعى – من خلال عملية بناء العراق– إلى القيام بدور في ما يسمى بعراق ما بعد صدام، مؤكدة على المساعدة الإنسانية، وإعداد الشروط التي تعيد للشعب العراقي كرامته وتسيير مصيره؛ عن طريق إعادة بناء العراق إداريًا، واجتماعيًا واقتصاديًا، تحت عين الأمم المتحدة؛ التي –حسب رأي شيراك– هي الوحيدة التي لها الشرعية في ذلك، والتي ستلعب دورًا مركزيًا وفعالاً؛ لأن لها التجربة في تسيير الأزمات، وهي وحدها التي يمكن أن تحمل للشعب العراقي الضمان في أن؛ هويته، وملكيته، وحكمه في كليته سيكون محترمًا من طرفهم؛ هي وحدها يمكنها ذلك في جو هادئ وسلمي. وبخصوص النظام العمومي والإنساني في العراق في هذه الحرب؛ أقر شيراك أنه –حسب قوانين الحرب– على المحتل أن يتحمل مسئولية إعادة شروط النظام والثبات، وعدم الفوضى، وتحقيق الأمن بين العراقيين[١٥].

لقد دخلت فرنسا باسم أوروبا المواجهة السياسية الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بشكل قوي مبادر، لكنها خرجت من هذه المواجهة بشكل ضعيف سياسيًا في البيت الأوروبي، من دون أن ينفي ذلك قوتها في حركة الرأي العام الفرنسي والعالمي المعارض للحرب.

ولا ريب أنه كان مؤلماً لفرنسا –التي ما زالت حتى اليوم في إطار الجمهورية الديغولية الخامسة– أن يحدث التمزق الأوروبي، وحتى أن يثير أسئلةً متشائمةً متطرفة عن مستقبل الاتحاد نفسه الذي تميزت إرادة تقدمه بالتفاؤل، في الوقت الذي يزمع فيه الاتحاد إقرار مشروع السياسة الخارجية والأمن المشترك. وربما يفسر ذلك عصبية الرئيس الفرنسي من الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد في أوروبا الشرقية السابقة، ووصفه مواقفها المنحازة إلى واشنطن قبل أن تكون دولاً كاملة العضوية في الاتحاد بالصبيانية والمراهقة واللامسئولية؛ إذ تعامل شيراك هنا مع هذه الدول بلغةٍ "تأديبيةٍ" لم يكن الاتحاد السوفياتي السابق يستخدمها معها؛ وهو ما يعكس جانب المرارة والتشاؤم لديه من الاختراق الأمريكي لمشروع أوروبا السياسي[١٦].

نقاط الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية:

أطلقت أمريكا عنان عدوانيتها على دول أوروبا المعارضة لسياسة الأحادية القطب التي تنتهجها، واستعمل بعض الوزراء في الإدارة الأمريكية –أمثال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وكولن باول وزير الخارجية– بعض المفردات والعبارات شديدة اللهجة؛ كاتهامات لفرنسا بالخيانة ونكران الجميل، واتهامات بدعم الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، وإضفاء الشرعية على الحكم في بغداد من خلال الموقف الأوروبي المعارض للحرب. واعتبر دونالد رامسفيلد (أحد الداعمين لسياسة القطب الواحد والهيمنة الأمريكية على العالم) أن فرنسا وألمانيا وبلجيكا وغيرها من دول أوروبا الغربية ما هي إلا دول **قديمة وعجوز**، تتمسك بمبادئ وتقاليد سياسية ودبلوماسية بالية، وأن الروح الحقيقية لأوروبا ومصدر قوتها المستقبلية؛ إنما تكمن في دول أوروبا الشرقية، (هذه الدول التي خرجت من حقبة تاريخية سوداء، في ظل الهيمنة السوفياتية لقرابة نصف قرن من الزمن) والتي تحاول أمريكا الاستيلاء عليها بالمساعدات الاقتصادية، وخصوصًا بضمها إلى الحلف الأطلسي (الناتو). وهو –بحجة التمييز بين المعاصرين والقدماء بين الأوروبيين– يفرق في نفس الوقت بين الجيدين والسيئين، أو بين الزبناء الخُضّع وبين المنفصلين.

رغم أن أغلبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن عارضت الخيار العسكري؛ فإن واشنطن ولندن وروما اتهمت باريس بإجهاض عمل الأمم المتحدة لتهديدها باللجوء إلى حق النقض "الفيتو". أمريكا وأنصار الحرب يدركون تمامًا أن فرنسا

كديموقراطية عريقة وذات مبادئ إنسانية كونية التوجه تلقى مواقفها ترحيبًا ودعمًا من قبل الرأي العام العالمي، على عكس روسيا والصين مثلاً. المفارقة هي أن أمريكا وحلفاءها يدَّعون الديموقراطية في العراق، في حين يرفضونها في مجلس الأمن! كما أنهم ينتقدون فرنسا حول استخدام حق النقض، وأمريكا أطنبت في استخدامه (٧٧ مرة، مقابل ٣٢ مرة لإنجلترا، و١٨ مرة لفرنسا) لكن رغم كل الضغوطات لم تحصل الولايات المتحدة إلا على أربعة أصوات (بين ١٥) في مجلس الأمن، وفقط ثلاثين دولة من بين ١٩٢ لمساندة الحرب.

ويُفسَر التركيز الأمريكي في المعاملة مع فرنسا دون سواها؛ بالدور الأساسي الذي لعبته في معارضة السياسة الانفرادية الأمريكية، ولأنها الوحيدة التي بإمكانها تجسيد سياسة كونية مختلفة عن النموذج الأمريكي، فهي لم تعارض فقط أمريكا؛ بل دافعت عن تصور مجتمع دولي مبنيٍّ على أساس القانون وتعدد الأطراف؛ فحالت دون تمتع أمريكا بأغلبية في مجلس الأمن؛ بل وفي العالم أيضًا. وقد أثبتت أن عالمًا آخر كان ممكنًا؛ ولهذا كله فهي مستهدفة من قبل أمريكا، ولهذا السبب ففرنسا لا تتمتع بشعبية في أمريكا، لكنها للسبب نفسه لها شعبية في العالم.

تفهمت أوروبا –وعلى رأسها فرنسا وألمانيا– السياسة الأمريكية جيدًا ووقفت ضدها، وفرضت نفسها كفاعل عالمي، وطالبت بتعدد أقطاب السياسة الدولية. وهذا يدل على بروز قطب جديد على الساحة الدولية، وبروز الاتحاد الأوروبي بسياسة خارجية وأمنية مختلفة عن سياسة أمريكا، وقد يلعب هذا دورًا مهمًا في مستقبل العلاقات الدولية، أو على الأقل يخلق توازنًا يخفف من حدة السيطرة الأمريكية المطلقة على صنع القرار العالمي. أما أمريكا؛ فهي تسعى لمنع أوروبا من أن تصبح قوة حقيقية، وتمثل تحديًا واقعيًا للتأثير الأمريكي على إفريقيا، والشرق الأوسط، وعلى كل المؤسسات الدولية. ولا يمكن لأوروبا أن تتظاهر طويلاً بتجاهلها بأن الإدارة الأمريكية الحالية لا ترى فيها صديقًا يجب مداراته؛ بل هدفًا يجب هدمه.

اكتشف الأمريكيون أن أوروبا ليست حليفًا مخلصًا بل منافس كامن. ومن طبيعة القوة المسيطرة أن ترى في كل معارضة لسياستها منافسًا يريد أخذ مكانها. من يعارض السياسة الأمريكية –ولو لأسباب معقولة– يتهم بأنه ضد أمريكا.. وهي فرصة يستغلها الأمريكيون ليصبحوا ضحية التعصب، في وقت هم أنفسهم يتجهون في أشكال جديدة لكُره الأجانب؛ ضد الدول العربية، وضد فرنسا، وضد أوروبا. لماذا أوروبا؟ لأن مذهب بوش يعلن رسميًا أنه من بين أهداف السياسة الأمريكية أن تمنع خصومها من تجاوز أو مناطحة قوة الولايات المتحدة الأمريكية. في هذه الظروف يصبح الحليف منافسًا يجب تقليصه: منع أوروبا من زيادة قوتها باتحادها، وزرع الزوبعة بين أعضائها بممارسة سياسة تفضيلية بينهم. بكلمة واحدة؛ إضعاف أوروبا أصبح من بين الأهداف الرسمية للسياسة الأمريكية[١٧].

وأمريكا تستعمل بريطانيا (حليفتها الدائمة) كورقة ضغط لعرقلة مسار الاتحاد الأوروبي؛ فمنذ نصف قرن لم يكن لبريطانيا إلا هدف واحد؛ وهو منع أوروبا من النجاح، ومن أن تصبح موازنة أو معادلة لأمريكا؛ ففي حوار له في **Financial Times** يوم ٢٨ أبريل ٢٠٠٣ أكد توني بلير أن أحسن الطرق لمنع واشنطن بأن تقرر انفراديًا هو اتحاد القوى مع قواها، وليس معارضتها: "**هناك من ينادي مزعومًا بعالم متعدد الأقطاب يتضمن مراكز مختلفة للسلطة، والذي أظنه أنهم سيتحولون بسرعة إلى مراكز سلطة منافسة. آخرون يظنون – وأنا منهم[١٨]– أننا بحاجة إلى قوة أحادية القطب متضمنة شراكة استراتيجية بين أوروبا وأمريكا**"[١٩].

إن التهديد الأمريكي بتقويض الاتحاد الأوروبي لم يبدأ بمناسبة الأزمة العراقية والتهديد الفرنسي بالفيتو، بل إنه تهديد تكراري وسابق لهذه الأزمة. وشيراك إذ يعارض المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط؛ فهو يدرك أنه مشروع قائم استراتيجيًا على إجبار أوروبا على تغطية عجز الاقتصاد الأمريكي عن طريق الحرية الأمريكية بالتلاعب بأسعار النفط.

وهو يعلم أن أحد الأسباب الرئيسية للغضب الأمريكي على العراق وعلى فنزويلا؛ هو دعوة هذين البلدين إلى تسعير النفط بسلة عملات بدلًا من الدولار الأمريكي[٢٠].

لو لم تكن المقاومة منظمة بنجاح حول القطب الفرنسي/الألماني؛ لكنا سنشاهد تحويلاً حقيقيًا لاتجاه إجراءات الأمم المتحدة؛ فتكون بذلك الاستشارات الدولية ما هي إلا واجهة تمكّن من تحقيق الإرادات الانفرادية لواشنطن.

وقد أكد وزير الخارجية الفرنسي السابق دومنيك دوفيلبان –خلال ندوة بالمعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية بلندن يوم ١٩ مارس ٢٠٠٣؛ أي بعد إعلان الرئيس بوش الدخول في الحرب– **أن رؤيتين للعالم تتصادمان من خلال علاقة مختلفة بين القانون والقوة، وبين الشرعية الدولية والدفاع عن مصالح أمنية محلية... ولكي يكون العالم الجديد مستقرًا؛ عليه أن يقف على عدة أقطاب مختلفة منظمة؛ لتواجه التهديدات الحالية. ولا يجب على هؤلاء الأقطاب أن يكونوا منافسين بل متكاملين. إنهم الأركان التي يجب أن نبني عليها أمة عالمية متعاونة ومتحدة في وجه التحديات الجديدة**[٢١].

إن التوتر الذي نجم عن الأزمة العراقية بين باريس وواشنطن ليس ظاهرة استثنائية؛ ذلك أن هذه العلاقة لم تكن قط منسجمة؛ سواء خلال الحرب الباردة أم بعدها. ووفاء للتقاليد الديغولية الاستقلالية وغير المنحازة لأمريكا؛ يبقى الدعم الفرنسي لأمريكا نسبيًا مشروطًا. والرفض الفرنسي للانفرادية قضية مبدأ، وهذه الانفرادية التي تتضخم وتتعمق في سياسة أمريكا؛ التي بقوتها المتزايدة لم تعد تتحمل الضغوط الخارجية والالتزامات المتعددة الأطراف.

وضعت فرنسا على رأس أولوياتها احترام إجراءات الأمم المتحدة؛ فبالنسبة إليها ما كان مهمًا في المسألة العراقية هو منظمة الأمم المتحدة؛ وهذا من باب القناعة بضرورة العمل في إطار المنظمات الدولية واحترام القانون الدولي. فقد أكد وزير الخارجية الفرنسي السابق دومينيك دوفيلبان (في حوار له مع جريدة لوموند الفرنسية) أن فرنسا متمسكة بثلاثة مستلزمات:

أولها– تأكيد باريس على أن التحرك الدبلوماسي يجب ألا يخرج عن إطار الأمم المتحدة؛ فهي الوحيدة التي لها الشرعية في إصدار القرارات الدولية.

ثانيها– أمن المنطقة الذي يستدعي عودة المفتشين.

وثالثها– الاستقرار ووحدة العراق التي هي عنصر أساسي للوضع في الشرق الأوسط عمومًا، والمستلزم الإنساني حيال الشعب العراقي[٢٢].

إن الفشل هو فشل أمريكا أكثر منه فشل الأمم المتحدة؛ فهذه الأخيرة لم تكن حقيقة فعالة في السابق، ذلك أن واشنطن رغم الضغوط والإمكانات لم تفلح في الحصول على أغلبية، وطلب أمريكا عون الأمم المتحدة للخروج من المستنقع العراقي يعني اعترافًا ضمنيًا بفشل عملها الانفرادي، وفوقية الإجراءات المتعددة الأطراف.

فرنسا كانت تدعو إلى استمرار عمليات التفتيش للتأكد من احترام العراق لالتزاماته الدولية، وهذا الحل السلمي كان سيؤدي إلى نزع السلاح من العراق –الذي أثبتت تقارير المفتشين خلو العراق منه– وبالتالي كانت فرنسا ترى أن العراق لم يعد يشكل تهديدًا بالمقارنة مع كوريا الشمالية مثلًا. إلا أنه بالنسبة لأمريكا؛ فتحديدًا غياب هذا التهديد هو الذي كان سبب الحرب؛ فالعراق هوجم لأنه لم يعد يمثل تهديداً عسكريًا، بل إن ضمان تحقيق النصر العسكري بسرعة (غياب التهديد والضعف الكبير للجيش العراقي) والمكاسب الاقتصادية (الثروة النفطية العراقية) كانا وراء تفضيل واشنطن استهداف العراق دون كوريا الشمالية[٢٣].

وهنا يلاحظ منطق الكيل بمكيالين في سياسة واشنطن، التي تختار الحرب على العراق الذي خضع للتفتيش وأكد خلوه من أسلحة الدمار الشامل، فيما تجنح التفاوض مع كوريا الشمالية التي صرحت علنًا وبقوة بقدرتها النووية، وطردت

المفتشين الدوليين من ترابها. وهذه نقطة تختلف فيها فرنسا مع أمريكا؛ إذ ترى فرنسا أن العراق **"لا يحتوي على أسلحة كيماوية، ويحتمل أنه لا يزال هناك بعض أسلحة الدمار الشامل التي يجب إيجادها وتدميرها. في الحالة التي يوجد عليها العراق حاليًا بعد التفتيش لا أظن أن العراق يمثل خطرًا هامًا على المنطقة، وفي هذه الشروط أُفَضِّل الاستمرار على الطريق المرسوم من طرف مجلس الأمن"**[٢٤].

تريد أمريكا ومعها بريطانيا تنحية صدام من الحكم، لكن فرنسا تريد فقط نزع السلاح من العراق. رغم أنها لا تتعاطف مع صدام، لكنها تؤكد على وجود حكومات كثيرة من نفس طبيعة حكم صدام؛ ككوريا الشمالية التي لا تزيد عن العراق، بل هي تحتوي يقينًا على أسلحة الدمار الشامل؛ فحسَب فرنسا كان الهدف المرسوم أولاً هو نزع السلاح من العراق، فكان اختيار طريق التفتيش، ولم تطرح قضية الإطاحة بحكم صدام الديكتاتور[٢٥].

ومن هنا تتسع الهوة أكثر فأكثر بين المواقف الفرنسية والأمريكية؛ فلكي تكون لفرنسا مواقف متميزة بوضوح عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ ليس لها خيار إلا أن تدافع بعمق عن التعددية القطبية، بتأكيدها على شرعية الأمم المتحدة، وعلى اقتراحات قوية لتقوية دورها[٢٦].

على طول الأزمة ثم الحرب؛ أقامت فرنسا وروسيا وألمانيا –من بين آخرين– الدليل على أنه لازال يمكن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية دون أن نكون مقصيين إلى خلفية التاريخ، أو ننتفي من شاشات رادارات الواجهة العالمية. وأن عبارة التنوع في القضايا الاستراتيجية لازالت ممكنة. كما أعطت الدليل على أن العالم الأحادي القطبية غير موجود، وأن عالم اليوم يميزه تعدد الفاعلين؛ إذ من غير المعقول أن يتحكم بلد واحد في مجمل بقية الدول.

موقف الرأي العام

برز على الساحة عامل جديد خلال الأزمة العراقية؛ هو الرأي العام العالمي. إن الرأي العام العالمي –وحتى الأمريكي والبريطاني والإسباني– عبر عن موقفه المعارض للحرب ضد العراق، من خلال التظاهرات المليونية التي عمت معظم عواصم العالم؛ فالتظاهرات التي قامت في ١٥ فبراير عام ٢٠٠٣ كشفت فجأة حجم الاعتراض على الحرب. والتظاهرات الكبرى قامت في بعض الدول الأكثر اندفاعًا في اتجاه الحرب، مثل بريطانيا وإسبانيا وأستراليا. وما له دلالته أنها لم تقترن بأي حافز ينم عن تعاطف مع نظام صدام حسين؛ فالمشاعر الشعبية التي جرى التعبير عنها كانت ضد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وضد سياساتها واستعراضها قوتها، ورغبتها في خوض الحرب، وفي ذلك ربما إيذان ببدء الاحتجاج بقوة على النظام العالمي[٢٧].

إن الشعور المناهض لأمريكا ولهيمنتها لم يضعف؛ فالرأي العام الأوروبي ينتقد أمريكا بسبب خلافات معها حول القضايا الاقتصادية، ويعتبر أن على أوروبا أن تقاوم هيمنتها في ما يخص المسألة العراقية؛ وبالتحديد يشكك في نوايا واشنطن، ويرى أن القضية هي قضية نفط لا أكثر، وأنه إذا توجب تغيير الأنظمة غير الديموقراطية بالقوة؛ فالقائمة طويلة ولماذا العراق بالذات؟ كما يبدي حساسية كبيرة لمعاناة الشعب العراقي بسبب الحظر الاقتصادي؛ وعليه فهو عمومًا يعارض أي عملية عسكرية ضد العراق.

خلال السبعينيات شجع الغرب ومؤسساته السرية الأكراد على الثورة ضد العراق مع الاتحاد السوفياتي. وبعد مجيء الخميني إلى الحكم في إيران سنة ١٩٧٩ ساند الغرب العراق خلال الحرب الشنيعة التي شنها صدام ضد حكومة الشاه. لكن لم يتحرك أحد عندما أباد صدام بالغاز آلاف الأكراد في حلبجة... كيف بعد هذه الأحداث يثق مجموع الشعب العراقي بأجناسه وأديانه وأعراقه في وعود الغربيين، وفي رغبتهم في جعلهم يعيشون في ظل الديموقراطية؟ لقد استعمل

الغرب العراقيين كوسيلة طويلاً. ويمكن القول إن الأمريكيين لم يخرجوا العراق من كابوس مزعج إلا ليدخلوه في فوضى عارمة.

ثقل الرأي العام الأوروبي له دوره في توجيه السياسة الخارجية. وإلى جانب الرأي العام هناك نشاط الأحزاب والمنظمات اليسارية واليمينية (الديغولية التوجه)، والأحزاب الوطنية التي تنتقد السياسة الأمريكية، وتندد بالعجز الأوروبي في إسماع كلمة غير كلمة أمريكا، والدفاع عن المصالح الأوروبية مقابل الهجمة الأمريكية.

طالب الزعيم الاشتراكي الفرنسي قبل الحرب بعدم التخلي عن إمكانية استخدام حق النقض «الفيتو» لإجهاض قرار جديد في مجلس الأمن، يعطي واشنطن الحق في مهاجمة العراق، واصفًا الأسلوب الأمريكي بأنه مغامرة ستؤدي إلى صدام للحضارات، وإلى انفراط الائتلاف الدولي ضد الإرهاب. وهذا الموقف مدعوم من الحزب الشيوعي، ومن جماعة الخضر واليسار واليمين المتطرف وأغلبية اليمين المعتدلين، مع التأكيد على رفض السير الأعمى وراء سياسة واشنطن.

وكان موقف شيراك على طول الأزمة العراقية مبررًا لشعبيته في الشارع العربي، كما يبرر وصول نسبة تأييده إلى ٩٠ % بين الفرنسيين؛ هذه النسبة التي رافقت موقفه الحازم من الأزمة العراقية؛ وهو موقف متطابق مع مواقف الشرعية الدولية؛ حيث يبدو شيراك الحامي والمدافع عنها. ومن هنا كان الرئيس شيراك يتحدث بلسان شعبه، بل بلسان الرأي العالمي، ويعبر عن مواقفه ورؤيته.

وبالرغم من وصف صحيفة لوفيجارو الفرنسية اليمينية للرئيس شيراك بـ«**فارس السلام الأبيض وبطل كافة المضطهدين في العالم**»؛ فإن المستشارين الحصيفين في باريس يحذرون رئيسهم من الانسياق وراء هذه الصورة، وكما كتب دومنيك دويسي من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية قائلاً: **إن مظاهر الثناء على السياسة الفرنسية –سواء جاء من الخرطوم أو طرابلس– لا يعتبر مقياسًا لنجاح الدبلوماسية الفرنسية، ولا يوجد بديل لفرنسا عن الاتحاد الأوروبي. وترى معظم الدول الأوروبية أن الصراع مع أمريكا لن يجدي نفعًا ولا مستقبل يرجى من إطالة أمد النزاع معها**"[٢٨]. عمومًا هناك أربعة مواقف ممكنة فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة:

الموقف الأول– يرى أنه يجب تبني هذه السياسة باعتبار أن أوروبا –بانقساماتها وتخاذلها– ليس باستطاعتها مواجهة الأخطار الجديدة التي تعرفها الحضارة كالإرهاب، وأمريكا وحدها بفظاظتها –ولكن أيضًا بشجاعتها وصفائها– تقاتل مرة أخرى من أجل الغرب بأكمله. هذا موقف كل من آلان مادلان Alain Madelin وأندري كلوكسمان André Glucksmann.

الموقف الثاني– يذهب إلى المصالحة والتسوية؛ فيرى بيقين أن الأمريكيين أفظاظ لكنهم زعماؤنا، ويجب علينا اتباعهم. فسواء قبلنا أم أبينا لابد لهذا الغرب من زعيم يقوده، ونحن على متن السفينة الأمريكية الكبيرة، ولا يجب التحريض على التمرد الذي يعد صبيانيًا. هذا موقف الحزب الأطلسي القوي في أوساط الأعمال والطبقة السياسة والبورجوازية الليبرالية.

الموقف الثالث– يذهب إلى التقليص والتحجيم؛ فيرى بيقين أن بوش كارثة حية، ولكنه بعيد عن أن يمثل أمريكا كلها، وهو بعيد عن أن يكون أبديًا، وراهن هذا الموقف على أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٤ ستعطي لنا النتيجة، وستظهر أمريكا الحقيقية مرة أخرى. إنه موقف بيير هاسنر Pierre Hassner المتخصص في العلاقات الدولية، (والذي ربما جاءت نتائج الانتخابات فيما بعد مخيبة لآماله).

أما **الموقف الرابع–** فيرى المواجهة. (وهي التي يوصي بها جاك جوليار Jacques Julliard)[٢٩].

أسباب ودوافع الموقف الفرنسي:

إن التصور الفرنسي للنظام العالمي مبني على احترام القانون الدولي، والعمل في إطار الأمم المتحدة، وفض النزاعات سلميًا، وضرورة بناء نظام متعدد الأقطاب؛ ليس فقط لكبح جماح الانفرادية الأمريكية، بل لإرساء قواعد تعامل دولي يطبقها الجميع. قد يُفهم هذا على أنه موقف الضعيف أمام القوي؛ لأن الدول الضعيفة تتمسك بالمنظمات الدولية للتقليل من هيمنة الأقوياء. إلا أن في الموقف الفرنسي قناعة بضرورة بناء عالم متعدد ومستقر. هذا طبعًا لا يعني أن موقفها لا تحكمه اعتبارات مصلحية؛ فخلف الأزمة في العراق ترتسم ملامح النظام العالمي المقبل، وفرنسا تبدو أنها تعي المسألة جيدًا.

لفرنسا مصالح استراتيجية، وترى في الأزمة العراقية وسيلة للتأكيد عليها؛ فهي تسعى لبناء الدفاع الأوروبي لضمان استقلالية أمنية عن أمريكا. وليس من الصدف أن تقبل –هي وألمانيا– بالمقترح البلجيكي بعقد قمة ثلاثية تخصص للدفاع الأوروبي. وتعد هذه القمة أيضًا رسالة لبريطانيا؛ فالدفاع الأوروبي سيبنى بدونها إن اقتضى الأمر؛ إذ انخرطت في هذه العملية مع فرنسا في نهاية عام ١٩٩٨، إلا أن انخراطها لم يكن يعبر عن قناعة سياسية؛ لأنها كانت دائمًا تعارض بناء قدرات عسكرية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي. وبالتالي فقد تكون الأزمة الحالية فرصة للتخلص من التزام لم تقتنع به أصلاً.

هنالك دافعان –مختلفان بشكل رئيسي– يقفان وراء اختلاف وجهات النظر الفرنسية/البريطانية في الأزمة العراقية؛ فترى فرنسا أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون قوة موازية لقوة أمريكا أحيانًا، تتصدى لها وتجابهها إذا لزم الأمر، في حين أن بريطانيا ترى أن أمريكا وأوروبا يمكنهما معًا أن يعيدا صياغة العالم ويساهما في إثرائه. تريد فرنسا وألمانيا وبلجيكا المضي قدمًا في بناء الدفاع الأوروبي؛ لأن توسيع الاتحاد إلى أعضاء موالين لأمريكا سيعقد المسألة.

لفرنسا مواقع اقتصادية في المنطقة (منها استثمارات في العراق) لا تريد المجازفة بها، ولا المشاركة في حرب لن تعود عليها بفوائد؛ فهي تتذكر استحواذ أمريكا على عقود البناء والتسلح في الخليج بعد حرب عام ١٩٩١. ثم إنها تتخوف من الانعكاسات السلبية –خاصة ما يتعلق بالطاقة– للحرب على اقتصادها المنهك. الأوروبيون يعتبرون أن أمريكا تعمل لمصالحها على حساب مصالحهم، وتسعى لإخضاع شركاتهم لقوانينها الوطنية؛ إذ أصبح الحظر مع مرور الزمن سلاحًا في يد أمريكا لخدمة مصالح محددة[٣٠]، لكن فرنسا تنفي أن لها مصالح في العراق مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ فـ" التجارة الخارجية مع العراق تمثل فقط ٠,٢ بالمائة من التجارة الخارجية الفرنسية، وواردات البترول إلى فرنسا من العراق لا تمثل إلا ٨ بالمائة من صادرات العراق؛ وهذا يعني أن الولايات المتحدة تستورد البترول من العراق أكثر من فرنسا بخمس أو ست مرات؛ **"إذن ليست لنا مصالح في العراق"**[٣١].

وواشنطن لا تكتفي باللعب عن بعد، بل تستفيد من الحظر؛ إذ تشير أرقام أمريكية إلى أن المبادلات بين العراق وأمريكا في نمو، والصادرات العراقية نحو الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٦,١ مليارات دولار عام ٢٠٠٠، مقابل ٤,٦٢ مليارات دولار عام ١٩٩٩، أما الواردات العراقية من أمريكا؛ فقد ارتفعت من ٩,٥ مليارات عام ١٩٩٩ إلى ١٠,٣٠ مليارات عام ٢٠٠٠. وقد نددت فرنسا بهذه الازدواجية في سياسة واشنطن، خاصة وأن الشركات الأمريكية تستفيد بطريقة مباشرة من صادرات العراق النفطية، وهي المسئولة عن الرشوة التي تعرفها عمليات تصدير النفط العراقي.

وأشارت فرنسا إلى أن (٧٠%) من النفط العراقي المصدر يستهلك في أمريكا، ثم إن الأوروبيين –لا سيما الفرنسيين– يتذكرون أن الأميركيين احتكروا معظم عقود إعادة البناء في الكويت أساسًا، واستحوذوا على أسواق ضخمة في دول الخليج، خاصة في مجال التسلح. وهكذا حرموهم من "الغنيمة" رغم مشاركتهم في حرب الخليج عسكريًا وماليًا[٣٢].

لكن هل نسي الرئيس الفرنسي ديون بلاده المقدرة بثلاثة ملايين دولار، والمستحقة في ذمة بغداد؟ كلا بالطبع.

لكنه بتشديده على رفض فكرة الضربة الأمريكية المنفردة ضد العراق؛ عزز إمكانية العودة إلى مجلس الأمن كشرط لصدور قرار دولي –إذا دعت الحاجة– لإجازة استخدام القوة ضد بغداد. بذلك أبقى الباب مفتوحًا على العراق أيضًا. ذلك أن نجاح المفتشين الدوليين في مهمتهم وتفادي العراق حربًا أمريكية عليه؛ قد يسمح لباريس بأن تسترد قيمة ديونها بالسلم بدلاً من الحرب التي ستزيد البلد سوءاً؛ مما سيصعب عليه –فيما بعد– أن يعيد ديونه المقدرة بمائة وعشرين مليارًا لأربعين دولة. هذا؛ رغم أن مجلس الحكم الانتقالي في العراق يحاول إسقاط هذه الديون الخارجية للعراق؛ لأن العراق والشعب العراقي غير مسئول عن الديون التي حصل عليها صدام حسين، مؤكدًا أن تحميل الشعب العراقي مسئولية دفع هذه الديون غير مشروع.

لفرنسا مصالحها الاقتصادية في عراق صدام، وتتطلع أو تتعرض لإغراءات بمصالح أخرى في عراق ما بعد صدام؛ في عقود النفط والتجارة والتسلح، والسعي للفوز بأولوية العقود التجارية، فضلاً عن كون التطورات والتوازنات "الشرق أوسطية" جزءًا من المنظومة الاستراتيجية الخارجية الفرنسية كقوة كبرى لها حساباتها تجاه القوى الكبرى الأخرى في أكثر من منطقة إقليمية.

كما أن تحسن الأوضاع في العراق واستقرارها سيساعد على وقف تدفق المهاجرين الأكراد على دول الاتحاد الأوروبي، بينما ترديها سيزيد من حدة هذه الهجرة. كما أن تحسن الأوضاع السياسية في العراق سيمنح الحكومات الأوروبية حجة قوية لرفض الأكراد كمهاجرين سياسيين؛ لأن طالبي اللجوء منهم في تزايد مستمر.

تتخوف فرنسا أيضًا من صراع ديني وتسعى لتهدئة الوضع، والحيلولة دون أي انزلاق من شأنه تهديد الاستقرار الاجتماعي في فرنسا التي يعيش فيها خمسة ملايين مسلم، و٧٠٠ ألف يهودي؛ فالحرب بالنسبة إلى الرئيس جاك شيراك، ستكون نموذجًا لمفهوم **"الحرب الوقائية"**، الذي لا يجب تشريعه. إذ سيكون من الصعب التحكم فيه، وسيدفع التيارات القومية والإسلامية –المتصارعة في ما مضى– إلى الاتحاد في وجه العدو الواحد. وفوق كل ذلك هناك خطر في أن تبدو هذه الحرب وكأنها حرب بين الحضارات، وحتى بين الأديان، في حين أن الرئيس الفرنسي يؤمن بأن السلام مشروط بما سمّاه **"حوار الثقافات"**؛ حيث أكد على ذلك في جوابه على سؤال المجلة الأسبوعية الأمريكية Time magazine: **لماذا ترون في الحرب خسائر خطيرة أكثر من بوش وبلير؟** فأجاب: **"بكل بساطة ليس لدينا نفس التقييم للأشياء. من بين النتائج السلبية لهذه الحرب سيكون هناك رد فعل للشارع العربي الإسلامي. فحرب من هذا النوع ستعطي دفعة قوية للإرهاب. يمكنها أن تخلق ميولاً لذلك عند عدد كبير من صغار ابن لادن. لدى المسلمين والمسيحيين الكثير مما يقولونه وليس عن طريق الحرب، سيتأكد الحوار، أنا ضد صراع الحضارات الذي هو ميدان لعب المتطرفين"**[٣٣]. وأيًا كان فقد اتخذ قراره بمعارضة الحرب حتى النهاية.

يمكن القول –إذن– بأن أهداف أوروبا من إدارتها للأزمة العراقية الحالية ليست الحفاظ على وحدة العراق، ولا حماية التماسك الإقليمي في المنطقة العربية؛ فلو كان أي من تلك الأهداف قائمًا لسعت أوروبا لتحقيقه منذ سنوات، ولو أرادت لنجحت –وإن جزئيًا– ومن هنا أيضًا يجب عدم التوهم للحظة واحدة أن اندلاع الصراع بين أمريكا وكل من فرنسا وألمانيا وروسيا إزاء الحرب على العراق، ينطلق من الحرص على العراق؛ وإنما هو صراع بين الجانبين اتخذ من العراق مظهرًا من مظاهره، أو نقطة تجمع حولها. هذا ويجب عدم التصور أن الهدف الأمريكي من الحرب على العراق ينبع من حرص على نزع أسلحة الدمار الشامل أو من أطماع نفطية تقليدية؛ لأنه في الحقيقة جزء من الاستراتيجية الآنفة الذكر؛ فالمراد على مستوى النفط الإمساك بالقرار السياسي المتعلق به؛ بحيث تنتهي "أوبك" ويصبح النفط سلاحًا بيد أمريكا لإخضاع الدول الأخرى، وفي المقدمة أوروبا وروسيا والصين. والمراد على المستوى الإسرائيلي إيجاد وضع سياسي في العراق يسمح بتنفيذ

استراتيجية إخضاع المنطقة تحت الهيمنة الأمريكية/الإسرائيلية، وتصفية القضية الفلسطينية. ولهذا فإن وقوف فرنسا وألمانيا وروسيا –كما عبر البيان الثلاثي الفرنسي الروسي الألماني– ضد الحرب، وانفراد أمريكا بشنها يصدر عن مصلحة عليا لتلك الدول يتوقف عليها الكثير من مستقبلها في قابل الأيام(٣٤).

إنها متغيرات عالمية تتطلب قراءة أعمق لطبيعة العلاقات الدولية ومساراتها؛ فما دامت أمريكا مصممة على استخدام سياسة القوة لإقامة نظام القطب الواحد؛ فعليها أن تتوقع مقاومة عالمية على مستوى الدول والرأي العام، بل أن تتوقع الفشل كذلك. إن الانفرادية الأمريكية L'Unilatéralisme américain، والتي تقف على دوافع إمبريالية معترف بها؛ ستقود إلى كارثة شاملة. ونظام غير شعبي دوليًا لا يمكنه أن يقاوم طويلًا في عالم يزداد فيه ثقل الرأي العام.

قد ندخل في مرحلة سيطرة انفرادية أمريكية، وبالتالي يظهر عالم أحادي القطبية لا يستطيع أحد فيه أن يمنع تحقيق أهداف أمريكا. لكن ظهور الذين سموا بـ"**مخيم السلام**" والمكون أساسًا من فرنسا وألمانيا وروسيا، والمدعوم من قبل أغلبية حكومات العالم، حالَ دون ظهور مثل هذا العالم. حرب العراق لم تغير إذن العالم.

كان هناك تحليل قبل الحرب يقول بإمكانية خروج أوروبا الموحدة أقوى بعد الحرب ضد العراق. وكان يلاحظ هذا التحليل أن الدول التي اشتركت مع الولايات المتحدة في الحرب لن تصمد أنظمتها بسبب رفض الرأي العام فيها للحرب؛ الأمر الذي سيعيد تلك الدول إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي، الذي يقف غالبية أعضائه بقوة ضد الحرب الأمريكية التي تستهدفهم. وربما بدأت تظهر بوادر صواب هذا التحليل بعد سقوط حكومة الحزب الشعبي الذي يتزعمه رئيس الوزراء الإسباني المنصرف خوسيه ماريا أزنار؛ والذي كان حليفًا مواليًا لأمريكا، وإبدال الحزب الاشتراكي المعارض به؛ والذي توعد زعيمه ورئيس الحكومة الإسبانية الجديدة رودريغز زاباتيرو بسحب القوات الإسبانية من العراق، إذا بقي الوضع على حاله بعد ٣٠ يونيو المقبل؛ وهو موعد نقل السلطة إلى العراقيين، كما أكد على ضرورة فعالية الاتحاد الأوروبي في مسار العالم، وقد ارتفعت شعبية هذا الحزب نتيجة معارضته القوية لمشاركة إسبانيا في الحرب على العراق.

كانت الحرب الأمريكية على العراق غير قانونية وغير شرعية؛ مؤسسة على كذب الرئاسة الأمريكية ومبالغاتها في الحديث عن التهديد الذي يمثله العراق للولايات المتحدة الأمريكية بواسطة أسلحة لا وجود لها، وروابط وهمية مع الإرهاب. تلك الحرب التي دفعت بالعراق إلى حالة من الفوضى، لم يستطع جنود أمريكا التحكم فيها. إذ يبدو واضحًا أنهم يتسمون بقدرة عالية في تسيير الحرب، لكنهم ليس في مقدورهم أن يقوموا بتسيير عمليات السلام. كما تؤكد الأزمة العراقية أنه يجب **إعادة "قوة السياسة"** للتغلب على محاولة فرض "سياسة القوة"(٣٥)، أو بالأحرى إعادة الغلبة لـ"قوة القانون"، وليس لـ"قانون القوة"(٣٦)؛ لدحض مشروع الإمبراطورية العظمى المهيمنة.

الهوامش

(١) "فرنسا ضد الإمبراطورية"، باسكال بونيفاس، ص: ١٧.
«La France contre l'empire», Pascal Boniface, Ed Robert Laffont, Paris, 2003, p: 17.

(٢) انظر كتاب هانس بليكس الذي صدر مؤخرًا بعنوان "العراق: الأسلحة غير الموجودة".
«Irak, les armes introuvables», Hans Blix, Librairie Arthème Fayard, Paris, 2004

(٣) العالم القادم .. ربما يكون أفضل"، طلال عوكل.
www.palpeople.org/91/talal.htm

(٤) "قطيعة داخل الحضارة: الكاشف العراقي"، جاك جوليار، ص ٥٥.
«Rupture dans la civilisation: Le révélateur irakien», Jaques Juliard, éd. Gallimard, paris, 2003, p: 55.

(٥) إعادة قراءة الغرب، روبرت يانج، مجلة سطور، القاهرة، ع: ٨٦، يناير ٢٠٠٤، ص ٩٣.

(٦) انظر: ندوة صحفية لكل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الألماني شرودر بقصر فرساي، ٢٢ يناير ٢٠٠٣. كل خطابات الرئيس الفرنسي وندواته الصحفية التي رجعت إليها في هذا البحث مأخوذة من موقع قصر الإليزيه على الإنترنت www.elysee.fr

(٧) جريدة لوفيجارو الفرنسية، باريس، ٢٠ يناير ٢٠٠.

Le Figaro, Paris, 20 janvier 2003.

(٨) انظر خطابات شيراك في ٧ يناير ٢٠٠٣ و ١٧ يناير ٢٠٠٣ وحواره مع جريدة لوفيجارو الفرنسية ٢٠ يناير ٢٠٠٣ وندوته الصحفية بقصر فيرساي مع الرئيس الألماني يوم ٢٢ يناير ٢٠٠٣، وأخرى بقصر الإليزيه مع الوزير الأول الفنلندي بافو ليبونين يوم ٧ فبراير ٢٠٠٣.

(٩) أوروبا والعراق.. تفاوت المصالح وراء اختلاف المواقف، سامح راشد.

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/10/article15.shtml

(١٠) انظر ندوة صحفية لجاك شيراك مع الوزير الأول الفنلندي بافو ليبونين بقصر الإليزيه، ٧ فبراير ٢٠٠٣.

(١١) إعلان خاص بالعراق من طرف جاك شيراك بعد إنذار بوش، ١٨ مارس ٢٠٠٣.

(١٢) انظر ندوة صحفية لجاك شيراك في إطار المجلس الأوروبي، بروكسيل، ٢١ مارس ٢٠٠٣، ثم ندوة صحفية مع ورود لوبير بقصر الإليزي، ٨ أبريل ٢٠٠٣.

(١٣) ندوة صحفية لجاك شيراك في إطار المجلس الأوروبي، بروكسيل، ٢١ مارس ٢٠٠٣.

(١٤) في حوار مع نيو يورك تايمز، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣ بخصوص رأيه في نقل الحكم إلى العراقيين.

انظر أيضًا: خطاب شيراك بمناسبة الندوة الحادية عشر للسفراء بقصر الإليزي، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٣، ثم ندوة صحفية لجاك شيراك بنيويورك خلال الدورة الثامنة والخمسون للاجتماع العام للأمم المتحدة، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣، ثم خطابه خلال زيارته للمغرب، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣.

(١٥) انظر ندوة صحفية لكل من: جاك شيراك وفلاديمير بوتين وجيرار شرودر، سان بيترسبورغ، ١١ أبريل ٢٠٠٣.

(١٦) قمة بروكسيل تكرس قاعدة: الأمريكيون يصنعون الطبخة والأوروبيون ينظفون الصحون، محمد جمال باروت، أخبار الشرق – ٢٧ آذار ٢٠٠٣.

www.thisissyria.net/2003/03/27/articles.html

(١٧) "قطيعة داخل الحضارة: الكاشف العراقي"، جاك جوليار، ص: ٣٦.

«Rupture dans la civilisation: Le révélateur irakien », Jaques Juliard, p:36.

(١٨) بطبيعة الحال منهم أيضًا الرئيس الإسباني جوزي ماريا أزنار. انظر: جريدة لوموند الفرنسية، باريس، ١٠ أبريل ٢٠٠٣، ليس هناك بديل عن الولايات المتحدة الأمريكية للأمن العالمي، جوزي ماريا أزنار.

José Maria Aznar, Il n'y a pas d'alternative aux Etats-Unis pour la sécurité du monde, Le Monde, Paris, 10 avril 2003.

(١٩) "فرنسا ضد الإمبراطورية"، باسكال بونيفاس، ص: ٢١.

«La France contre l'empire», Pascal Boniface, p: 21.

(٢٠) لمزيد من التفصيل في هذه النقطة انظر: "فرنسا دبلوماسية العقود والوعود"، عبد الله بشارة.

www.albayan.co.ae/albayan/alarbea/2003/issue167/highlights/9.htm.

(٢١) "عالم آخر"، دومينيك دو فيلبان، ص: ١١٧– ١٢١.

«Un autre monde», Dominique de Villepin, éd. L'Herne, Paris, 2003, p: 117 - 121.

(٢٢) جريدة لوموند، باريس، ٣٠ يوليو ٢٠٠٢.

Le Monde, Paris, 30 juillet 2002.

(٢٣) "فرنسا ضد الإمبراطورية"، باسكال بونيفاس، ص: ٤٨.

"La France contre l'empire", Pascal Boniface, p: 48.

(٢٤) حوار مع جاك شيراك للمجلة الأسبوعية الأمريكية Time magazine، قصر الإليزي، ١٦ فبراير ٢٠٠٣.

(٢٥) انظر الحوار التلفزي مع جاك شيراك بقصر الإليزي، ١٠ مارس ٢٠٠٣.

(٢٦) انظر: "العراق: من الفائز ؟"، دانيال ديراند، ص: ٨١.

«Irak: qui a gagné?», Daniel Durand, éd. la Dispute, Paris, 2003, p: 81.

(٢٧) وحدهم ضد الجميع، بول ماري دو لاغورس، جريدة لومند ديبلوماتيك، باريس، أبريل ٢٠٠٣.

Paul-Marie De La Gorce, "Seuls contre tous", Le Monde diplomatique, Paris, avril 2003.

(٢٨) الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الأمريكية – الأوروبية، إيكونوميست.

http://www.al-watan.com/data/20030406/index.asp?content=translate#3

(٢٩)"قطيعة داخل الحضارة: الكاشف العراقي"، جاك جوليار، ص: ٦٠.

«Rupture dans la civilisation: Le révélateur irakien», Jaques Julliard, p: 60.

(٣٠) محور باريس–برلين.. المحددات والتطورات، عبد النور بن عنتر.

www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/3/3-26-1.htm

(٣١) حوار مع جاك شيراك للإذاعات الأمريكية (سي ان ان، و سي بي س)، قصر الإليزيه، ١٦ مارس ٢٠٠٣.

(٣٢) الموقف الأوروبي من ضرب العراق، عبد النور بن عنتر.

http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/8/8-12-2.htm.

(٣٣) حوار مع جاك شيراك للمجلة الأسبوعية الأمريكية Time magazine، قصر الإليزي، ١٦ فبراير ٢٠٠٣.

(٣٤) الصراع الأمريكي مع فرنسا وألمانيا.. النموذج، منير شفيق. www.aljazeera.net/point_views/2003/2/2-18-1.htm.

(٣٥) انظر "العراق، من الفائز؟"، دانيال ديراند، ص : ١١، ٩٧، ١٨١.

"Irak: qui a gagné?", Daniel Durand, p: 11 ,p: 97 et p: 181.

(٣٦) انظر: استراتيجية العدوان الأمريكي على العالم العربي والإسلامي، رجاء ناجي مكاوي، ص: ١١٣، مجلة المنعطف، ع: ٢١-٢٢، ٢٠٠٣، وجدة، المغرب.